٢٢٨ وحدة سكنية مسبقة الصنع هدية مقدمة من الشعب الصيني إلى متضرري الزلزال في اللاذقية

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: سبع مناطق لإنشاء مساكن مسبقة الصنع بالمحافظة

اللاذقية - عبير سمير محمود

استقبلت محافظة اللاذقية يوم أمس الأحد، مساكن إيواء مؤقت مسبق الصنع كهدية مقدمة من الشعب الصيني إلى متضرري الزلزال الذي أصاب المحافظة شهر شباط الماضي.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية والدفاع المدني في محافظة اللاذقية موفق صوفي لـ«الوطن»، أن الهدية المقدمة من جمهورية الصين الشعبية التي وصلت على متن سفينة «ليدي ميا»، تحمل ٢٢٨ وحدة سكنية ضمن ٥٧ صندوقاً كل صندوق يحمل ٤ وحدات سكنية مسبقة الصنع.

وأضاف صوفي: إن الباخرة الصينية هي الأولى التي تحمل مساكن مسبقة الصنع تصل إلى اللاذقية، وستليها عدة سفن مشابهة ستصل خلال الأسابيع القليلة القادمة.

من جهته، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك والصناعة في محافظة اللاذقية معلى إبراهيم لـ«الوطن»، أن السفينة الصينية تحمل الوحدات السكنية المسبقة الصنع ما يقرب من ٤٤٠ طناً، وسيتم تسليمها عبر فرع الهلال الأحمر العربي السوري ليصار إلى توزيعها على الأماكن والمناطق التي حددتها المحافظة لإنشاء مساكن مؤقتة للمتضررين من الزلزال.

وحول آلية إشغالها، أكد إبراهيم أنه سيستفيد منها المتضررون من الزلزال ممن تهدمت منازلهم وفقدوا بيوتهم ومنازلهم آيلة للسقوط، وذلك وفق آلية محددة تشمل المتضررين فعلياً، موضحاً بأن هذه الوحدات السكنية المسبقة الصنع المقدمة من الصين كل وحدة منها مؤلفة من غرفة ومنتفعاتها بمساحة تتراوح بين ٤٠ – ٥٠ متراً.

وأشار إبراهيم إلى عمق العلاقات بين سورية والصين، متوجهاً بالشكر لجمهورية الصين الشعبية قيادة وشعباً لوقوفها إلى جانب سورية والشعب السوري وتقديم الدعم المستمر لمواجهة كارثة الزلزال وتجاوز تداعياتها بشكل عام.

وحددت محافظة اللاذقية ٧ مناطق لإنشاء مساكن مؤقتة مسبقة الصنع للمتضررين من الزلزال، وتوزعت بين منطقة اللاذقية في حي الغراف ودمسرخو، إضافة لأحياء النقعة والقوار والفيض في منطقة جبلة، وفي منطقة القرداحة تم تحديد قرية اسطامو لإقامة المساكن المؤقتة.

وكانت محافظة اللاذقية قد أطلقت الخميس الماضي، بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي أول مشروع لإنشاء وحدات سكنية مؤقتة مسبقة الصنع في محافظة اللاذقية، مؤلف من ١٠٠٠ وحدة سكنية مسبقة الصنع ستبدأ بحي الغراف ومنه إلى دمسرخو وجبلة واسطامو وفق المناطق التي تم تحديدها بالمحافظة.

وأكد مصدر في المحافظة لـ«الوطن»، أن إنشاء المساكن المؤقتة مسبقة الصنع سيتم وفق أفضل المعايير الدولية سواء من جودة المواد أم عبر التجهيزات، علماً أنها ستكون مخدّمة بنظام الطاقة الشمسية والبطاريات على مدار اليوم.

٧٠ مليار ليرة أنفقت لتأهيل مشاريع الري في المناطق المحررة

حنوش: تأهيل ٢٢٠ ألف هكتار من الأراضي سيسهم في تحقيق الاستقرار لآلاف العوائل ويخفف فاتورة الاستيراد

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال السدود واستصلاح الأراضي خلف الحنوش عن إنفاق ما يزيد على ٧٠ مليار ليرة سورية على إعادة تأهيل مشاريع الري التابعة لوزارة الموارد المائية.

وبين رئيس الاتحاد خلال المؤتمر السنوي للاتحاد الذي تم خلاله مناقشة أعمال الشركات التابعة لوزارة الموارد المائية أنه في إطار الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي وقطاع الري ومياه الشرب وضمن سلسلة إجراءات متخذة لإعادة الألق لهذه القطاعات باعتبارها صمام أمان وعاملاً أساسياً وجوهرياً في توفير الأمن المائي والأمن الغذائي وتمكين التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية ودعم الاقتصاد الوطني والتقليل من فاتورة الاستيراد وإنتاج كل ما تتطلبه السوق المحلية وعودة المهجرين وتثبيت الفلاحين في قراهم وحقولهم لاستثمارها بالشكل الأمثل وبكفاءة عالية تستمر الجهود لإعادة تأهيل وزيادة رقعة المساحات المروية على شبكات الري الحكومية.

وأشار إلى أنه تم تأهيل محطة ضخ المياه في تل حاصل بإعادة تأهيل كامل محركات المحطة باعتبارها جزءاً مهماً من منظومة الري في سهول حلب الزراعية إضافة إلى إعادة تأهيل المحركين المتبقيين ضمن المحطة لري مساحات أوسع من الأراضي الزراعية مع الاستمرار بتزويد المعامل والورشات في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بالكميات الكافية من المياه.

وبعد تأهيل محطة ضخ تل حاصل باستطاعة ٤ أمتار مكعبة بالثانية وإدخال محركين بالخدمة، تم تأمين المياه للمدينة الصناعية بكمية واحد متر مكعب والباقي يستمر لمنشأة السقوط الشلالي في حندرات لتعيد الحياة الطبيعية النظيفة إلى نهر قويق ومن ثم تذهب إلى سهول حلب الخضبة.

أما مشروع منشأة الأسد في بلدة مسكنة فهو مشروع رائد آخر تم مؤخراً إدخال كامل مساحة المشروع البالغة أكثر من ١٧٠٠٠ هكتار في الاستثمار للموسم الحالي بعد إنجاز أربع مجموعات رئيسية ومحركين مساعدين وتأهيل محطتي الرفع وهما الجلاء وتشرين، وحظي المشروع بالاهتمام الحكومي لكونه يدعم الاقتصاد الوطني ويوفر بدائل للمستوردات ويشكل مصدر رزق لأهالي المنطقة حيث يبلغ العائد الاقتصادي لاستثمار المساحة المشار إليها نحو ٨٥ مليار ليرة سورية من عائدات المحاصيل التي تزرع فيه وأهمها القمح والذرة والخضر فضلاً عن مساهمته بعودة الأهالي إلى قراهم ومزارعهم وإعادة توطينهم واستقرارهم بعد أن هجرهم الإرهاب؛ حيث يقدر عدد السكان المستفيدين من هذا المشروع بـ٤٠ ألف نسمة إضافة إلى تغذية جميع القرى المحيطة بمشاريع الري بمياه شرب نظيفة ومستدامة.

وتعمل الوزارة حالياً وبالتنسيق مع المنظمات لإعادة تأهيل محطة الضخ الرئيسية للقطاع السابع بمساحة ٧٥٠٠ هكتار بكلفة تقريبية تتجاوز ٧ مليارات ليرة سورية على حين تقوم الوزارة بالتوازي بتأهيل الأقنية وشبكات الري للمشروع ومن المتوقع وضع هذا المشروع بالخدمة في موسم الري القادم.

وبيّن حنوش أنه تم التأكد من إنهاء الأعمال على محطة الباسل ومحطة الجفرة وتم الاطلاع على واقع التنفيذ والتأكيد على إنهاء الأعمال كلها ضمن البرامج الزمنية كذلك تم التنسيق مع وزارتي الزراعة والكهرباء بحيث لا يتم قطع الكهرباء عن مشاريع الري حتى الانتهاء بشكل كامل من إرواء المحاصيل قبل حصدها.

وفي المنطقة الوسطى قامت الوزارة بإعادة شبكة ري حمص – حماة التي تروي ما يزيد على ٢١ ألف هكتار منها ١٣ ألف هكتار في محافظة حمص و٧٥٠٠ هكتار في محافظة حماة بكلفة تتجاوز ٤ مليارات ليرة سورية.

كما تعمل وزارة الموارد المائية على زيادة المساحات المروية وفق توجيهات رئيس الجمهورية لزيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني حيث تبلغ المساحات المخطط إدخالها في العام الجاري أكثر من ٢٣٠٠٠ ألف هكتار ما يبشر بإدخال هذه المساحات في الإنتاج الفعلي من خلال تأمين متطلبات العملية الزراعية خصوصاً من المياه مع التشجيع على التحول إلى الري الحديث.

وتتواصل مشروعات الري الحكومي بالتوسع وبدعم كبير من الحكومة في مختلف المحافظات حيث وصل إجمالي المساحات المروية. وتمت إعادة تأهيلها عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ إلى أكثر من ٢٢٠ ألف هكتار.

إعادة الحياة لمشاريع الري في جميع الأحواض مستمرة، والجهود لعودتها إلى الاستثمار الزراعي للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وعودة آلاف المهجرين إلى قراهم ومزارعهم متواصلة، ليبقى تأمين المياه وتقليها وري الأراضي رافعة أساسية من روافع التنمية والقاطرة الرئيسية في البلاد.

رفع تدريجي لمعدلات القبول في البرامج و٥ بالمئة ازدياد معدل «الإعلام» بالمفاضلة الحالية وعجمي: الرفع ليس اعتباطياً

رئيس الجامعة الافتراضية لـ«الوطن»: ننسق مع «المالية» لرفع تعويضات التدريس والإشراف على الرسائل العلمية لـ ٥٠٠ محاضر في الجامعة

إلقاء القبض على سارقي مقر «الافتراضية والجمعية العلمية للمعلوماتية»

فادي بك الشريف

كشف رئيس الجامعة الافتراضية الدكتور خليل عجمي في حديث خاص لـ «الوطن» عن التنسيق مع وزارة المالية حالياً لتعديل النظام المالي الخاص بالجامعة ليصار إلى رفع رواتب المدرسين في الجامعة الافتراضية ليشمل ٥٠٠ محاضر من أعضاء الهيئة التعليمية من الجامعات السورية وبمختلف التخصصات يتقاضون تعويضات تدريس والإشراف على الرسائل العلمية، مضيفاً: يأتي ذلك انسجاماً مع المرسوم التشريعي الذي صدر مؤخراً ورفع بموجبه التعويضات في الجامعات الحكومية، وعليه من المقرر قريباً صدور قرار بتعديل الأجور.

وفي السياق أعلنت الجامعة الافتراضية عن بدء التسجيل الإلكتروني على مفاضلة الجامعة للفصل الدراسي ربيع ٢٠٢٣ في جميع برامج الإجازات الجامعية والمعاهد التقانية وبرامج الماجستير ودبلوم التأهيل التربوي، على أن يستمر التسجيل حتى الخميس ٢٠ الشهر الجاري. كما تُقبل استمارات الترشيح من الجهات العامة والخاصة الراغبة بترشيح العاملين لديها للدراسة في أحد برامج الجامعة اعتباراً من اليوم وحتى الأحد ٣٠ الجاري ضمن قواعد نصت أنه في حالة الترشيح لأحد برامج الماجستير يُقبل المرشحون ممن حصلوا على ٦٠ بالمئة كحد أدنى في معادلة القبول الخاصة بكل برنامج، وتُقبل الترشيحات من الجهات العامة حصراً في كل من برنامجي ماجستير التأهيل والتخصص في التعليم الطبي، وماجستير التأهيل والتخصص في القانون الدولي الإنساني، أما بالنسبة لبرامج المعاهد والإجازات الجامعية والدبلوم وبرامج الترقية، تُقبل جميع الترشيحات في حال تحقيقها لشروط القبول في البرنامج.

وفي تصريحه لـ«الوطن» أكد العجمي أنه من المتوقع أن يصل عدد المتقدمين إلى المفاضلة إلى ١٠ آلاف طالب وطالبة يختار منهم النصف بحوالي ٥ آلاف طالب.

هذا ولوحظ من خلال المفاضلة رفع معدل القبول بالإجازة في برنامج الإعلام بنسبة تتجاوز الـ٥ بالمئة عن المفاضلة السابقة، ليصل حالياً معدل القبول إلى ٦٥ بالمئة، علماً أنه في كل فصل يقبل في برنامج الإعلام ٤٠٠ طالب، ليصار حالياً إلى رفع المستوى والمعدل بعض الشيء بما ينسجم مع النوعية من دون أي رفع اعتباطي وانخفاض الأعداد بنسبة محددة.. وبين عجمي أن هناك توجهاً لرفع المستوى بشكل تدريجي، مع التركيز على الجانب النوعي على حساب الكم الكبير، ضمن إطار ضبط الموضوع، مع إجراء رفع تدريجي للمعدلات كل فصل دراسة وفق دراسة تفصيلية للأعداد والاحتياجات في كل برنامج، مراقبة المستوى الذي يحققه الطلبة، علماً أن الجامعة تضم ٨ برامج إجازة تشمل (المعلوماتية والاتصالات، الحقوق والإعلام والسياحة والاقتصاد وإدارة الأعمال، مع وجود برنامجين في المعاهد التقانية يشملان معهد إدارة الأعمال ومعهد الحاسوب)، كما وصل عدد برامج الماجستير إلى ١٠ تشمل (إدارة الأعمال – إدارة الجودة – المعلوماتية الحيوية – إدارة التقانة – ونظم المعلومات الهندسية، والقانون الدولي الإنساني، وإدارة الموارد الطبيعية– التقانة، والشبكات).

> ١٠ آلاف طالب متوقع تقدمهم إلى المفاضلة يختار منهم النصف

ومتابعة لما طرحته «الوطن» عن سرقة الجامعة الافتراضية السورية والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية في السويداء، كشف عجمي أنه تم إعلام الجامعة بالقاء القبض على السارقين وهناك تحقيقات جارية حالياً عبر الجهات المعنية مع محاولة استرجاع المسروقات، علماً أن عدد الحواسيب المسروقة يصل إلى ٤٠ حاسباً وتتجاوز القيمة الإجمالية للمسروقات الـ٣٠٠ مليون ليرة ضمن الطوابق الخمسة.

وبالمقابل، أكد عجمي أن هناك دراسة للتعاقد مع «المدرسة السورية الافتراضية في السويداء» علماً أنها قدمت مقراً جديداً بشكل مجاني لمدة ٣ أشهر، على أن يكون التعاقد قيد التوقيع خلال الشهر القادم للاستمرار بهذا المركز ريثما تنتهي التحقيقات ونطلع على آخر المستجدات فيما يخص المقر الذي تعرض للسرقة.

مشكلة عمرها ٤١ عاماً

اتفاق بين المصالح العقارية ووجهاء خان أرنبة ليتنازل الفلاحون عن حصة أملاك الدولة

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير المصالح العقارية عبد الرحمن الفياض إنهاء القاضي العقاري المكلف العمل أحمد كبول قطع علاقة الإصلاح الزراعي مع المنطقة العقارية خان أرنبة ١/٥٨ بعد أن كانت معلقة منذ عام ١٩٨٢، مبيناً إنهاء عمليات التحديد والتحرير في أراضي البلدة والتي افتتحت منذ أكثر من ٤١ عاماً ولم تنته بسبب عدم تجنيب كامل حصة الإصلاح الزراعي من أراضي البلدة حيث يوجد حصة للدولة مطلوب استيفاؤها من الفلاحين.

وأوضح الفياض أنه تم التوصل إلى اتفاق بين محافظة القنيطرة ووجهاء خان أرنبة واللجان الخمس فيها وحل مشكلة النقص الحاصل بأراضي الإصلاح الزراعي بالمنطقة العقارية ٥٨/١ بعد تنازل الأهالي عن تلك المساحة لمصلحة الدولة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على واقع الأراضي الخاصة ورفع الاعتراضات عنها، والتوصل إلى حل نهائي يحفظ أملاك الدولة وإيجاد الحلول المناسبة لإزالة الشيوع عن أراضي البلدة وتعديل نظام ضابطة البناء، موضحاً أن الأعمال جارية حالياً من أجل البت بالاعتراضات من أجل إيداع المنطقة العقارية المذكورة بالسجل العقاري أصولاً، وبذلك سيتمكن جميع المواطنين من الحصول على كل البيانات العقارية المطلوبة من دون أي عوائق.

وأشار مدير المصالح العقارية إلى أن بلدة خان أرنبة والتي تعتبر أكبر تجمع سكاني (مركز محافظة القنيطرة التجاري) كانت تعاني من توقف معظم رخص البناء ورخص إقامة الحرف والصناعات وتوقف عمليات البيع والشراء وفراغ الأراضي وغيرها من المعاملات التي تعتمد على الملكية الثابتة للأراضي في السجل العقاري، وطوال تلك الفترة عقدت مئات الاجتماعات واللقاءات بين المعنيين للمحافظة والأهالي لإيجاد الحلول المناسبة لإزالة الشيوع عن أراضيها وتعديل نظام ضابطة البناء والاتجاه نحو التوسع الشاقولي، وحل مشكلة أراضي البلدة التي كانت ملكياتها غير نهائية والتي لا يسمح لهم بالبناء عليها لأن قسماً كبيراً من أراضيها والمتمثل بالمنطقة العقارية ٥٨/١ يعتبر جزءاً من المخطط التنظيمي ومساحاتها كانت موثقة وملكياتها غير نهائية رغم أعمال التحديد والتحرير التي باشرت فيها منذ أكثر من أربعة عقود، مضيفاً إن عملية الإفراز لا تتم إلا على المساحات ذات الملكية النهائية والتي تجري عليها معاملات الترخيص ومن دونها لا يمكن ذلك.

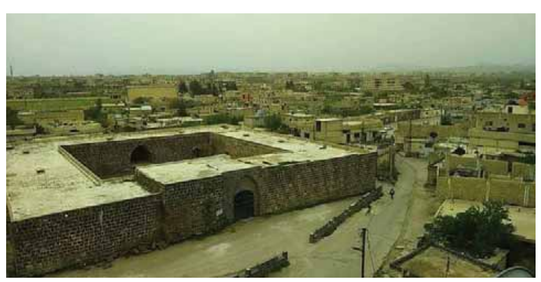

وكشف الفياض عن تحديد وتحرير نحو ٥٠٠٠ دونم من المنطقة العقارية غدير البستان في ريف القنيطرة الجنوبي، والمتبقي نحو ٦٠٠٠ دونم، وكذلك تم افتتاح أعمال التحديد والتحرير في المنطقة العقارية بريقة ١/٨٧ والبالغة مساحتها ٢٠٠٠ دونم، مشيراً إلى استكمال إفراز الأبنية الطابقية في مدينة البعث (السكن الوظيفي وسكن الشهداء) بعد الانتهاء من إفراز العقار /١/ من المنطقة العقارية مدينة البعث ١١٩/١ (الشقق الأرضية) حيث تم إفراز ٣٦١ وحدة سكنية مشيدة على العقار وتمكّن المواطنون من الحصول على سندات تمليك لعقاراتهم السكنية.. ولفت الفياض إلى نشاطات المديرية منذ بداية العام وحتى تاريخه، حيث بلغ مجموع القيود العقارية التي تم منحها للمواطنين ٣٨٠٠ قيد عقاري و٥٥٢ بيان ملكية و٢١٤٩ بيان مساحة و٢٥٩ مخططاً مساحياً، في حين قامت المديرية بتوثيق ٣٠٨ عقود وحصّلت مبلغاً وقدره نحو ٨,٨ ملايين ليرة من الرسوم العقارية، مبيناً إنجاز ٤٩ تكليفاً والمنفذ منها ٤٥ وغير المنفذ ١٨٦.

وأكد الفياض السعي لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والعمل على إنجاز جميع المعاملات العقارية في أسرع وقت ممكن.

يذكر أن محافظة القنيطرة من المحافظات المتقدمة في إنجاز أعمال التحديد والتحرير حيث بلغت نسبة الإنجاز أكثر من ٩٠ بالمئة من مجمل مساحة المحافظة وأن كل الأراضي العقارية غير المحددة مستكملة الشروط القانونية والفنية لإنجاز هذه الأعمال.